

آفاق الديمقراطية
في العالم العربي

صورة من أسوشيتد برس/خليل حمرة

طوت الاحتجاجات الثورية التي اندلعت في عام ٢٠١١ صفحة أنظمة استبدادية ظلت تحكم لسنوات طويلة في العالم العربي. **ولكن ما المستقبل الذي ينتظر مصر وتونس والدول الأخرى التي تمر بمرحلة تغيير سياسي؟ كيف يمكن التغلب على تحديات الانتقال من تغيير نظام حكم مستبد إلى حكم ديمقراطي؟ في التقرير التالي يعرض باحثو مؤسسة راند الدروس المستفادة من دراسة قصص نجاح التحول إلى النظام الديمقراطي، والعقبات التي تقف أمامه، على مدار أربعة عقود.**

"تغيير الأنظمة هو الخطوة الأولى، ونحن الآن في حاجة إلى عمليات سياسية ومؤسسية طويلة."

في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، أشعل البائع المتجول التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه مفجرًا احتجاجات ثورية في عدة أنحاء من العالم العربي، وبدأت الجموع تطالب بتغيير سياسي واقتصادي. وأطاحت هذه الاحتجاجات برؤساء تونس، ومصر، وليبيا، واليمن. أما في سوريا، والبحرين، ودول أخرى فقد تعرضت النظم القديمة لتحدٍ في الشوارع وعلى مواقع الإنترنت. كما هز الربيع العربي هياكل الحكم التي لم تتأثر من قبل بالاتجاهات العالمية نحو التحول الديمقراطي.

وهناك تحديات مروعة تواجه الدول التي نجحت فيها الثورات والدول التي جرت فيها انتخابات حرة مثل تونس، ومصر، وليبيا. وليس هناك أي خريطة طريق ليتبعها القادة الجدد الذين يعملون لتأسيس نظم ديمقراطية مستقرة أو للأطراف الخارجيين الذين يأملون في تشجيع التحول إلى الديمقراطية. إلا أن تجارب التحول الديمقراطي السابقة تقدم دروسًا مهمة لواضعي السياسات وذلك بتوضيح العوامل والإجراءات التي قد تساهم في نجاح، أو فشل، التحول إلى الديمقراطية.

واعتمادًا على تحليل التطورات الحالية في العالم العربي وأمثلة من مختلف أنحاء العالم للتحول إلى الديمقراطية بعد تغير النظم منذ منتصف السبعينيات، حدد باحثو راند التحديات التي قد تواجه الدول العربية وكذلك النُهج التي يمكن للحكومات الجديدة والمجتمع الدولي اتباعها لتحسين النتائج المتوقعة لهذا التحول نحو الديمقراطية.

تحديات هائلة تواجه الدول العربية

أخذت الديمقراطية في اكتساب أراضٍ جديدة حول العالم منذ منتصف السبعينيات وذلك بزيادة كبيرة في الدوِل المصنفة كدول "حرة" في عام ٢٠١١ عن عام ١٩٧٣,[١] وقد أحست الشعوب في جميع أنحاء العالم بهذه التغيرات وكان العالم العربي هو الاستثناء الوحيد. وتشير قصص النجاح والعقبات التي صادفت الدول في تحولها نحو الديمقراطية خلال هذه العقود الأربعة إلى أن هناك الكثير من التحديات، بما فيها التحديات التي سنتناولها فيما بعد، تنتظر مصر، وتونس، وبعض الدول العربية الأخرى التي تمر بمرحلة تحول سياسي.

[١] في عام ١٩٧٣ صنفت فريدوم هاوس ٢٩٪ من الدول على أنها "دول حرة" و٤٣٪ على أنها "غير حرة". أما في عام ٢٠١١ فقد تم تصنيف ٤٥٪ من الدول على أنها "دول حرة" و٢٤٪ على أنها "غير حرة". انظر "الحرية في العالم في ٢٠١١" على موقع فريدوم هاوس بدون تاريخ. تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٢: http://www.freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2011

١ التحول الديمقراطي اختبار لمدى قدرة الأحزاب الإسلامية والعلمانية على تقاسم الساحة السياسية. فالتيار الإسلامي سمة مميزة للثقافة السياسية العربية، ولكن من غير المعروف بعد أثر هذا الاختلاف على نتيجة التحول السياسي.

٢ قد يترتب على التحول صراع صعب لإخضاع المؤسسة العسكرية للرقابة المدنية. فالديمقراطية لا يمكن أن تثبت أقدامها في أي دولة إلا بعد إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية. وفي مصر خصوصًا فإن الحكومة الجديدة لا بد لها من أن تحل معضلة المؤسسة العسكرية التي لها مصالح قوية في الاحتفاظ بنفوذها السياسي ومشروعاتها المربحة.

٣ هناك الكثير من المؤسسات التي تحتاج إلى إصلاح كما أن هناك مؤسسات لا بد من إنشائها. وتواجه الدول العربية التي تنتقل من نظام يعتمد على الأشخاص بدرجة كبيرة جدًا تحديًا كبيرًا في بناء مؤسسات الدولة. أما الدول التي تنتقل من نظم ذات مؤسسات سلطوية قوية فستحتاج إلى إصلاح شامل من ذات النوع الذي احتاجت إليه دول شرق أوروبا أثناء تحولها إلى الديمقراطية.

٤ تحتاج الحكومات الجديدة إلى التعامل مع مشكلات تماسك الدولة والتماسك الاجتماعي. فالتقسيمات الطائفية والعرقية، والتهديدات التي تواجه وحدة أراضي الدولة، وأعمال التمرد ستُمثل اختبارًا لقدرات الحكومات العربية الجديدة والتزامها بتطبيق سياسات تتفق مع الأساليب الديمقراطية في اتخاذ القرار، والرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية، وحقوق الإنسان.

٥ قد تضفي المشكلات الاقتصادية تعقيدات على المرحلة الانتقالية. يمثل السخط على الأوضاع الاقتصادية الذي كان المحرك لتغيير النظم تحديًا للفترة الانتقالية. وأكبر خطر يهدد التحول الديمقراطي في تونس هو أن تدفع عدم كفاءة الحكم الديمقراطي المواطنين إلى القبول بالصفقة القديمة التي تقوم على مبادلة الحقوق السياسية بالمزايا الاقتصادية.

هذه التحديات يمكن التغلب عليها

توضح التجارب السابقة التي تمت في ظروف شتى في مختلف أنحاء العالم على أن نوعية التحديات التي تواجه الدول العربية في تحولها نحو الديمقراطية يمكن التغلب عليها. فهناك عوامل يمكن أن تساهم في التحول الديمقراطي أو تضعفه إلا أنها نادرًا ما تحدد نتائجه. فإذا أخذنا الإخفاق في تلبية التوقعات الشعبية بتحسن مستوى المعيشة كمثال فسنجد أن التدهور الاقتصادي الحاد بعد تغيير النظم لم يمنع التحول الديمقراطي في منغوليا والأرجنتين من المضي في طريقه.



وإذا كانت الدول العربية ليس لديها خبرة في التعددية السياسية فإن هناك الكثير من الدول كانت تفتقد مثل هذه الخبرة ولكنها نجحت في التحول إلى الديمقراطية. وتعاني بعض الدول العربية من تقسيمات طائفية أو اجتماعية تعقد الوصول إلى إجماع حول الترتيبات السياسية الجديدة إلا أن مثل هذه التقسيمات لم تحل دون تحقيق الديمقراطية في دول أخرى.

وأخيرًا، فإن العديد من تجارب الانتقال الماضية اتسمت بالاضطرابات ولكنها نجحت في النهاية. وعندما ننظر إلى هذه التجارب الآن، فإن النجاح في التحول إلى الديمقراطية غالبًا ما يبدو أكثر حتمية مما بدا عليه وقت حدوثها. فالبرتغال مثلاً مرت بها ست حكومات انتقالية أثناء السبعة والعشرين شهرًا الأولى من المرحلة الانتقالية، وحدثت بها أعمال تطهير جماعية وحكومة عسكرية مزقتها الاختلافات الأيدلوجية.

مناهج السياسات التي قد تحسن فرص النجاح

التحول الديمقراطي عملية معقدة متعددة الأبعاد تتكشف غالبًا على مدار أعوام عديدة، كما أن الدول العربية التي درسناها متنوعة بدرجة لا تسمح بتقديم وصفة واحدة تناسبها جميع حكومات تلك الدول والمجتمع الدولي الراغب في مساعدتها. ومع هذا فإن هناك عدة مناهج تتعلق بالسياسات قد تزيد من احتمالات نجاح التحول الديمقراطي إذا اتبعها قادة الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية:

- **مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية يساعد على استقرار المرحلة الانتقالية.** في التجارب الانتقالية الماضية، ساعد دمج الأحزاب المحظورة من قبل أو الأحزاب الإسلامية في المشهد الانتخابي على جعل المرحلة الانتقالية أكثر سلاسة، وعزز من شرعية الحكومة الجديدة. فالمسؤولية عن الحكم ستساعد على ضبط أداء الأحزاب السياسية الجديدة.
- **التدرج في فرض الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية يساعد على استمرار رحلة التحول إلى الديمقراطية.** فعندما تكون المؤسسة العسكرية قادرة على إحباط التحول الديمقراطي ولديها مصالح مؤسسية قوية في الحفاظ على مزاياها السياسية والاقتصادية فإن إذعانها لتقليل دورها السياسي يتطلب مفاوضات وتقديم بعض الصلاحيات في المقابل.
- **وضع الدستور يمثل فرصة فريدة للدفع بمسيرة التحول الديمقراطي نحو الأمام.** على الرغم من أن القضايا ذات الأهمية الرمزية مثل دور الإسلام وصلاحيات المؤسسة العسكرية تستحوذ على اهتمام أكبر مما ينبغي، فإن قواعد الممارسة السياسية الأساسية التي ستوضع في ثنايا الدستور الجديد أكثر أهمية للتحول الديمقراطي على المدى البعيد.
- **لا بأس بتأجيل العدالة الانتقالية.** على الرغم من أن الحكومات الجديدة قد تتعرض لضغوط لمحاسبة قادة النظام السابق عن إساءاتهم فإن المسارعة إلى عقد محاكمات قد يعزز من التسييس المتغلغل للنظام القضائي كما أن تأجيل العدالة الانتقالية لم يكن أبدًا عقبةً في طريق التحول الديمقراطي.

يجب على واضعي السياسات في المجتمع الدولي أن يضعوا في اعتبارهم أن الأطراف الخارجيين دورهم محدود في دفع عملية الانتقال في العالم العربي. في بعض الظروف قد تفيد بعض المساعدات الأجنبية في جعل الانتقال أكثر سلاسة كما لا يمكن تجاهل الضغوط الدبلوماسية، إلا أن القوى الداخلية ستكون المحرك الأساسي للتحول إلى الديمقراطية. ومع هذا فإن هناك أسباب عديدة تدفع الأطراف الخارجيين للتفاؤل الحذر ودعم الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية. وفيما يلي بعض المناهج المتعلقة بالسياسة الدولية التي قد تفيد في هذا الصدد:

- **التخطيط لتقديم المساعدة والمشورة باستمرار وعلى المدى الطويل.** يجب أن تعكس سياسات وتوقعات الأطراف الخارجيين طبيعة التحول إلى الديمقراطية على المدى الطويل، وخصوصًا في ليبيا واليمن وبعض الدول الأخرى التي تواجه تحديات خطيرة تتعلق ببناء مؤسسات الدولة.

> “هناك أسباب عديدة تدفع الأطراف الخارجيين للتفاؤل الحذر ودعم الانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية.”

- **التركيز على المساعدات الأجنبية الموجهة خصيصًا لبناء المؤسسات والعمليات الديمقراطية.** دعم الانتخابات والمشروعات التي تهدف إلى بناء المجتمع المدني قد يكون أكثر فعالية من أي نوع آخر من المساعدة في تشجيع التحول نحو الديمقراطية. ومن أجل المساعدة على تعزيز محاسبة الحكومة فإن المساعدة يجب أن تشمل دعم المؤسسات الإعلامية المستقلة، وجمعيات مكافحة الفساد ومراقبة حقوق الإنسان والمنظمات التي تقدم التربية المدنية.
- **دعم ترسيخ المراقبة المدنية على المؤسسات الأمنية.** يمكن للأطراف الخارجيين دعم جهود ترسيخ المراقبة المدنية على المؤسسات الأمنية من خلال المساعدة على تحويل المؤسسات العسكرية وأجهزة الأمن الداخلية إلى مؤسسات مهنية، والمساعدة في تطوير الهياكل البرلمانية وهياكل الرقابة الأخرى، وخلق اعتماد استراتيجي متبادل من خلال المساعدة الأمنية، والاتفاقات الأمنية، والتدريبات المشتركة، والإجراءات المتعلقة بها.
- **تشجيع إنشاء هياكل يعزز ويدعم كل منها الآخر.** تستطيع الهياكل الإقليمية وعلاقات المجتمع المدني التي تضم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أن تيسر تقديم المساعدة العملية في بناء المؤسسات وتعزيز التحول إلى الديمقراطية من خلال التأثير المعنوي. وبالنسبة لبعض الدول العربية، فإن الحصول على مساعدة من دول غربية من خلال منظمة إقليمية أمر مستساغ أكثر من الحصول عليها من خلال اتفاقيات ثنائية.

مجالات البحث في معهد راند

الأطفال والعائلات
التعليم والفنون
الطاقة والبيئة
الصحة والرعاية الصحية
البنية الأساسية والنقل
الشؤون الدولية
القانون والأعمال
الأمن القومي
السكان وتقدم السن
السلامة العامة
العلوم والتكنولوجيا
الإرهاب والأمن الداخلي

يتناول هذا الموجز البحثي بحثًا أُعد لصالح معهد راند لأبحاث الدفاع الوطني ونُشر في كتاب *Democratization in the Arab World: Prospects and Lessons from Around the Globe* (التحول الديمقراطي في العالم العربي: الآفاق والدروس المستفادة من مختلف أنحاء العالم) من إعداد لوريل ميللر، وجيفري مارتيني، وستيفن لارابي، وانجيل راباسا، وستيفاني بيزارد، وجولي تايلور، وتيوداج منجستو، MG-1192-RC، ٢٠١٢، ٤٣٤ صفحة، بسعر ٤٤,٩٥ دولارًا أمريكيًا، رقم ISBN: ٨-٧٢٠٧-٨٣٣٠-٠-٩٧٨ (يمكن الحصول على الكتاب من http://rand.org/pubs/monographs/MG1192.html).

Democratization in the Arab World
Prospects and Lessons from Around the Globe

أعد هذا الموجز البحثي لوريل ميللر وكيت جيجليو، وإرين-إليزابيث جونسون. تُعد مؤسسة راند مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل. ولا تعكس منشورات مؤسسة راند بالضرورة آراء العملاء الذين تقدم لهم الأبحاث أو رعاتها.

هذه هي الترجمة العربية للموجز البحثي الذي يحمل عنوان RB-9673-RC, Prospects for Democratization in the Arab World

www.rand.org

هذا المقال موجز من إعداد راند والموجز عبارة عن ملخص لدراسة محكمة منشورة تتعلق بالسياسة.

المقر الرئيسي للمؤسسة

1776 Main Street
P.o. Box 2138
Santa Monica, California
90407-2138
رقم الهاتف ٣١٠.٣٩٣.٠٤١١
فاكس ٣١٠.٣٩٣.٤٨١٨

مكاتب راند سانتا مونيكا، كاليفورنيا • واشنطن • بيتسبرغ، بينسلفانيا • نيو أورليانز, لوس أنجليس/جاكسون, مسيسبي • بوسطن, ماساتشوستس • الدوحة، قطر • أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة • كمبردج، المملكة المتحدة • بروكسل، بلجيكا



NATIONAL DEFENSE RESEARCH INSTITUTE